المطهر الخ ما فرمن تقسيم الكل الى جزئياته والا فهو من تقسيم
الكل الى اجزائه كتقسيم الكلمة الى الاسم والفعل والحرف اذ لا يصح ان
يقال الاسم كلام وهكذا وسلك عن الحرام كما لسبل لعدم ضرورته
اعتبار ضرورته في البدن قال الرشيدي وهذا تقسيم اعتباري فلا
ينافي تداخل بعض الاقسام فالشمس مطلق كما هو معلوم
من تعريفه وهو ما يعم ما لا قيد لاخذ التطهير به
احدها ما لا قيد اصلا طاهر غير المتيمم ولا تتفاضل احواله
جرده بالبدله من اربع ونصبه لمقدره وان لم يساعده الرسم
لجواز جريه على قولين رسم المنصوب بصورة رسم المرفوع
غ ش في نفسه اي لذاته اي من غير ضم وصف اليه
كما يقال قيد الاضافة في نفسها كذا اي غير منظور فيها الى وصف
زايد كالحمل والدين اهـ غ ش مطهر اي مجزئ في الطهارة
الشرعيه من رفع حدث وازالة نجس وغيرهما كالاغسال
المندوبة استعماله نايب فاعل تكروه ومندوب لان
ذات الماء يصح وصفها بالكراهة وللغير هما من الاحكام
كما قاله غ ش باضافة هو وما بعده متعلق بقيد لافادة
بيان الواقعة قال ع وهو يرد من قيد فرادق المتعلق من صحة
المعنى اذا ران اي غلف لان الغين على حذف مضاف
اي ذا الغلف به دون اي القيد القير اللازم عنه اي عن
وجوده بل هو داخل بدونه القيد لما ذكر اي قول وهو ما يعم
ما لا قيد واورد عليه اي على تعريف المطلق الحاصل انه
اغترض على التعريف بانه غير جامع لعدم شموله للماء المتغير بما في
المقر ونحوه وغير مانع لدخول المستعمل والماء القليل المتيقن بحدوث
النجاسة به ولم يتغير واجيب بان المراد ما يسمى ماء
يلاقيه عند اهل الشرع والمتاخرون العالمون باحوال المياه وهم

يدخلون

يدخلون الاول ويخرجون الثاني وطهلب نفي الطامع ضمنا
ثالثه او فتحه شيء احضر نفسه اما من طول الكثة ولا فرق بين ان
يكون لمفرده وحده امر لا نفهم آه اخذ ودق ثم طرح من كونه مخالطا
مستغنى عنه اهم رشرع لو وقع في المخالط والمجاور معا
وسكتنا هل التقدير من المخالط والمجاور فالصحيح ان لا تسلب
الطهورية بالشك كما قاله ذي لم يدر يقيح الراي اهم تمثل
واما بعضها فمعنى ينزل قال الاتقاني والى لقدرون لذكر هذه
كما انتقض التصور بلله الظهر عما ذكر اي الصنف السلام
وهو التغير فان من راه نقول هذا ماء متغير تمنع انه مطلق
من وقول من غير المخالط اي من عدم جواز التطهير بغير المطلق
وقد يعلى ان الباقي الى معتمد واهل اللسان هم اهل اللغة واهل
العرف جملة الشرع لا يستفون من اقتلع اسم الماء المطلق بل
هو مطلق عندهم لانه غير مطلق المناسب ان نقول لانه
مقيد عند العالم بحاله استعمال قدره اشارة الى ان الاحكام
انما تتعلق باوصاف المكلفين شرعا اي وطبعا ومثله الشرب
قائما وسير الخيل اي منظره في العبادة تكره طبعا لا شرعا والندم
قبل العشا تكره شرعا لا طبعا وما بين طبعا وشرعا النظر على الجمد
وغيره ذكره فاشار الشارح بقوله شرعا للرد على من قال الاكراهة طبعية
فقط وفائدة الخلاف الثواب وعدمه فان قلنا شرعه اثيب
تاركه امتثالا لامر وان قلنا ارشاد به اي طبعه فقط قلا ولهذا
قال السكي الحق ان فاعل الارشاد لخير داعي غرضه لارشاده
عليه ولمجرد الامتثال ارشاده ولهما ثالث ثوابا انقص من ثواب
من يعرف فقط الامتثال اهـ وعبارة ق راجعة الاول والكراهة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)